مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

# الاثار المترتبة لتطبيق سياسة الانضباط المالي على نفقات الحماية الاجتماعية في العراق خلال المدة (2003-2022)

ا. د. امل اسمر زبون الساعدي
جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد
Amel.zaboon@qu.edu.iq

الباحث محمد صباح حسن
جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد
ma1531351@gmail.com

**المستخلص**

يهدف هذا البحث إلى تحديد اثر تطبيق سياسة الانضباط المالي على نفقات الحماية الاجتماعية في العراق خلال المدة (2003-2022) .

وقد استخدم لتحقيق هذا الهدف المنهج ا الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة واستخلاص النتائج منها بالاعتماد على المصادر والتقارير الرسمية والدولية المتوفرة حول هذا الموضوع ، فضلاً عن الاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ( VECM) وبرنامج (Eviews10 ) وبيانات ربع سنوية لقياس الآثار المترتبة لتطبيق سياسة الانضباط المالي على نفقات الحماية الاجتماعية في العراق ومن اهم النتائج التي توصل إليها الباحثين هو أن قاعدتي النفقات العامة والدين العام كان لهما اثر معنوي موجب على الانفاق على الحماية الاجتماعية ، في حين كان لقاعدتي عجز الموازنة والذهبية اثر معنوي وسالب على الانفاق على الحماية الاجتماعية ، الامر الذي يشير الى تدني وضعف النفقات الاستثمارية الموجهة للحماية الاجتماعية .

**الكلمات المفتاحية :** *الانظباط المالي، القواعد المالية، نفقات الحماية الاجتماعية*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

# The effects of implementing the financial discipline policy on social protection expenditures in Iraq during the period (2003-2022)

**Prof. Dr. Amel Asmar Zaboon**
**University of Al Qadisiyah, College of Administration and Economics**
Amel.zaboon@qu.edu.iq

**Mohammed Sabah Hassan**
**University of Al Qadisiyah, College of Administration and Economics**
ma1531351@gmail.com

**Abstract**

This research aims to determine the impact of implementing a fiscal discipline policy on social protection expenditures in Iraq during the period (2003-2022)

To achieve this aims , the descriptive analytical approach was used to present and analyze data related to the study variables and draw conclusions from them, relying on available official and international sources and reports on the subject. Econometric tools were also used, using the Vector Error Correction Model (VECM), the Eviews10 program, and quarterly data to measure the effects of implementing a fiscal discipline policy on social protection expenditures in Iraq.

One of the most important findings reached by the researchers is that the public expenditure and public debt rules had a significant positive impact on social protection expenditures , while the budget deficit and golden rules had a significant negative impact on social protection expenditures . This indicates a decline and weakness in investment expenditures directed towards social protection

**Keywords**: *financial discipline, financial rules, social protection expenditures*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

## 1- المقدمة

ان تحقيق الحماية الاجتماعية يُعد هدفا عاما لجميع دول العالم وذلك لأنه يسهم في الحد من التفاوت في توزيع الدخول ومكافحة الفقر، ويتم ذلك عن طريق الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة، ولبرنامج الانضباط المالي دور كبير في تحقيق ذلك كبيره لكونه احد الادوات التي تساعد السياسة المالية في ضبط النفقات وتوجيهها بشكل امثل وبما يتلائم مع الموارد المالية المتوفرة .

وفيما يتعلق بالعراق يلاحظ ان نظام الحماية الاجتماعية لم يكن مرن بشكل كافي للاستجابة للأزمات والظروف التي مر به العراق وقد يعزى ذلك لضعف الأجهزة التي تتعامل مع هذه الظروف وسوء استغلال الموارد التي تم تخصيصها لهذا الغرض ، والسبب الاكثر اهميه هو ان العراق بلد يعتمد في موارده على الايرادات النفطية التي ترتبط بأسعار النفط العالمية وتقلباتها. وبالتالي يمكن القول ان لسياسة الانضباط المالي قد يكون تأثيرها محدود في هذا الجانب.

**أهمية البحث :**

تكمن أهمية البحث في ان اتباع سياسة مالية منضبطة من خلال ضبط معدل الزيادة في النفقات العامة بحيث تكون متناسبة مع معدل نمو الإيرادات العامة يعد ضرورة لتجنب الأثار السلبية للسياسة المالية التوسعية ويسهم في تجنب الهدر في الموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع ، مما يسهم بشكل ايجابي في معالجه مشكله الفقر والتفاوت في توزيع الدخول .

**أهداف البحث:** تتلخص أهداف البحث فيما يلي:

1- التعرف على ماهية الانضباط المالي والحمايه الاجتماعية واهدافها.
2- تحليل التطور في القواعد المالية ونفقات الحماية الاجتماعية في العراق خلال مدة الدراسة
3- قياس وتحليل اثر سياسة الانضباط المالي على نفقات الحماية الاجتماعية في العراق وذلك باستخدام نموذج (VECM).

**مشكلة البحث:**

ان العراق من البلدان التي تعاني من سوء استغلال الموارد المالية المتوفرة لديه وخاصة في أوقات الوفرة المالية والتي عادة تأتي من الإيرادات النفطية بشكل كبير مع ضعف مساهمة الأنشطة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الاقتصادية الأخرى وسوء في توزيع الثروات على افراد المجتمع بصورة عادلة ، وعليه فأن مشكلة البحث تنطلق من التساؤل الاتي (هل ان اتباع العراق لسياسة الانضباط المالي سينعكس ايجابيا على نفقات الحماية الاجتماعية ؟)

**فرضية البحث**

يستند هذا البحث على فرضية اساسية مفادها (أن تطبيق سياسة الانضباط المالي في العراق كان له اثراً إيجابيا على الانفاق على الحماية الاجتماعية )

**منهجية البحث:**

ولغرض الوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات الخاصة بالقواعد المالية والنمو الاقتصادي في العراق واستخلاص النتائج منها بالاعتماد على المصادر والتقارير الرسمية والدولية المتوفرة حول هذا الموضوع ، والكمي باستخدام نموذج ( VECM) وبرنامج (Eviews10 ) وبيانات ربع سنويه لقياس الآثار المترتبة لتطبيق سياسة الانضباط المالي على نفقات الحماية الاجتماعية في العراق

## المبحث الأول : الاطار النظري المفاهيمي للانضباط المالي والانفاق على الحماية الاجتماعية

### اولا : الانضباط المالي (المفهوم ، الاهمية ، والقواعد المالية المتبعة لتحقيقة)

1- **مفهوم الانضباط المالي :** أن مصطلح الانضباط المالي قد استخدم بين الاوساط الاقتصادية وعلى نطاق واسع بالرغم من عدم وجود تعريف واضح ومحدد له سواء من قبل المؤسسات المتخصصة في مجال السياسة المالية او من قبل الاوساط الاكاديمية ، الا انه وردت في الادبيات الاقتصادية تعاريف متعددة فيما يتعلق بهذا المصطلح ومنها ان الانضباط المالي يعني العملية التي يتم من خلالها أدارة الانفاق العام بصورة رشيدة ودقيقة بما يضمن تحقيق الاهداف المالية والاقتصادية المنشودة وفقاً لمؤشرات الموازنة العامة للدولة وضمن الخطط والبرامج الاقتصادية المتوسطة والطويلة الاجل وتبعاً لذلك فان سياسة الانضباط المالي تتطلب تعزيز وتفعيل الية الرقابة والمساءلة على الاجهزة والمؤسسات التنفيذية لمراقبة الموارد المالية المرصودة وكفاءه انفاقها ، [i] في حين يرى البعض ان سياسة الانضباط المالي هي تلك العملية التي تسهم في رفع كفاءة العمليات المالية وتحافظ على سلامتها لفترات زمنية طويلة [ii] اما

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

(هوبار دو فولبان ) يرى ان سياسة الانضباط المالي هي عبارة عن مجموعة الاجراءات والتعديلات في مجال الادارة المالية التي تسهم في تحقيق التوازن الديناميكي للاقتصاد القومي [iii] وعرفه اخرون بانة العملية التي تضمن تحقيق التوازن بين النفقات الحكومية الكلية والتخصيصات المحددة في موازنة الدولة ، وبعبارة اخرى يشير الى الآلية التي تهدف الى عدم تجاوز النفقات العامة للدولة للتخصيصات المقررة او عدم تجاوز العجز في الموازنة نسبة محددة من الناتج الاجمالي ، الامر الذي يعني اعتماد آليه لتقدير حجم الانفاق العام والحاجات الفعلية للوحدات في الاقتصاد الوطني على اساس الامكانات المادية المتاحة داخل الدولة [iv] ، وتبعا لذلك نستطيع ان نستنتج ان سياسة الانضباط المالي لا تعني بالضرورة التقشف وانما تشير الى العملية التي تؤدي الى ضبط معدل الانفاق الحكومي وفق معدلات معينة بما يضمن رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات النمو المستهدفة .

2- **اهمية الانضباط المالي:** تبرز اهمية سياسة الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز معدلات النمو في الاقتصاد الوطني في الاجل الطويل ، من خلال تنفيذه لسياسات تعمل على تعزيز ادارة مالية سليمة عن طريق الحفاظ على ميزانية متوازنة وتقليل الديون الحكومية وضمان الشفافية والمساءلة وكبح العجز، فضلاً عن تحقيق فائض في الموازنة العامة والذي يعتبر احد اشكال الادخار ، بالإضافة الى اسهامه في احتواء حالات العجز بدلا من العمل على زيادة الضرائب لتوفير المزيد من الموارد المالية التي تؤثر سلباً على الاقتصاد القومي [v] وبما ان الانضباط المالي يشير الى عدم تجاوز الانفاق الحكومي الكلي للتخصيصات المقررة في ظل الموازنة العامة ، فهو بطريقة مماثلة يشير الى عدم اجتياز العجز المالي للدولة نسبة معينة من ناتجها المحلي الاجمالي ، وعلية تكمن أهميته في كيفية توجيه النفقات في ضوء قيد الميزانية العامة للدولة [vi] كما أن تطبيق الدول لسياسة الانضباط المالي يعد حلاً امثلاً لمواجهة الازمات الاقتصادية ومعالجتها بدلاً من اتباع سياسات تقشفية او زيادة الضرائب والرسوم كوسيلة لتوفير موارد مالية كافية ، وذلك لان محاولة معالجة او الحد من العجز من خلال خفض حجم النفقات العامة سوف يجعل الحكومة تواجه صعوبات متعددة بسبب الضغوط السياسية والاجتماعية [vii] هذا وتسهم سياسة الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار المالي والذي يشير الى قدرة القطاع المالي مواجهه الازمات والاختلالات المحلية والدولية من خلال

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

استغلال الموارد المالية بصورة كفؤه سواء على مستوى الفرص الاستثمارية او القيام بالمدفوعات التشغيلية بالوقت والسرعة المناسبين [viii] وتكمن الاهمية الكبيرة لسياسة الانضباط المالي في استخدامه كاداه لكبح التحيز السلوكي الحاصل في السياسة المالية والتي من شانها ان تولد تكاليف متزايدة واضافية على الاقتصاد القومي [ix]

3- **انواع القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي :** ويمكن استعراض القواعد المالية المتبعة لتحقيق سياسة مالية منضبطة وبالتالي تحقيق الانضباط المالي على النحو التالي :

أ- **قاعدة الايرادات العامة :** تنص هذه القاعدة على ضرورة تعين الحدود الدنيا والعليا لإيرادات الدولة المتوقعة بهدف تحفيف حدة العبء الضريبي ، فضلا عن تحسين وتطوير عملية استحصال الايرادات الفعلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي المقابل لا تضع هذه القاعدة سقف معين للأنفاق العام وبالتالي فهي لا ترتبط بصورة مباشرة بعملية السيطرة على حجم الدين العام ، وتتسم هذه القاعدة بطابعها الدوري وان الاعتماد عليها يؤدي الى اتباع سياسة مالية مسايرة للدورة الاقتصادية في اوقات الركود او الرواج الاقتصادي [x]

ب- **قاعدة توازن الموازنة :** طبقاً لمعاهدة (ماستريخت) عام 1992 ، ينبغي ان لا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة (3%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وتشير قاعدة توازن الموازنة على اهمية تحقيق التساوي او التوازن بين النفقات والايرادات العامة وطبقاً لهذه القاعدة فان العجز في الموازنة ينبغي ان يكون ناتجاً عن ظروف طارئة او استثنائية بحيث يزول هذا العجز بزوال هذه الظروف وتركز قاعد توازن الموازنة على رصيد الميزانية الكلي ، وتمارس قاعدة توازن الموازنة دورا هاما في الحد من العجز المالي وتخفيض حجم الدين العام [xi]

ت- **قاعدة الانفاق العام** : تعمل قاعدة النفقات العامة على ضبط مالية الدولة العامة بصورة تتسق مع تحقيق اهداف الانضباط المالي اذا كانت مصاحبة لقاعدتي توازن الموازنة والدين الا انها من ناحية اخرى لا تحد او تقيد الجانب الخاص بالإيرادات لأنها تقتصر على جانب النفقات، اضف الى ذلك ان هذه القاعدة لاتحد من وظيفة السياسة المالية فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي في حالات الصدمات الاقتصادية باعتبارها لا تتطلب تعديل على حجم الايرادات المتحصل عليها عن طريق الضرائب[xii] وتقوم هذه القاعدة على ضرورة وضع حدود معينة لحجم الأنفاق الجاري او الأنفاق الكلي كنسبة من معدل النمو او القيمة المطلقة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

للناتج القومي الاجمالي (GNP) في مدى زمني عادة ما يتراوح بين (3-5) سنوات، وعاده ما توظف هذه القاعدة او تستخدم كاداه للحد من اتساع حجم الدين العام وخصوصا اذا كانت متزامنة مع قاعدة توازن الموازنة او قاعدة الدين العام ، فهي تعتبر اداه رئيسية لتحقيق ونجاح سياسة الانضباط المالي الذي يتسق مع القدرة على تحمل الدين [xiii] وعادة ما يتم تصميم قاعدة الأنفاق في البلدان النامية عن طريق التشريعات القانونية بهدف مساعدة صناع القرار والسياسة في اتخاذ القرارات القصيرة والمتوسطة الأجل [xiv]

ث- **قاعدة الدين العام** : تنص هذه القاعدة ان يكون الدين العام بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي عند حدود معينة ويتم تحديد تلك النسبة طبقا لعدد من المتغيرات والمحددات والتي تختلف وتتباين من بلد الى اخر. وبشكل عام تشمل حجم الدخل القومي عند مستوى قريب من التشغيل الكامل للموارد وطبيعة النظام المالي والكفاءة لحدية لراس المال والميل للاستهلاك وتعد هذه القاعدة اكثر فعالية وكفاءه قياساً بالقواعد المالية الاخرى من ناحية المتابعة والرقابة ،وتهدف هذه القاعدة بشكل اساسي الى ضبط معدل الدين العام بحيث لا يتجاوز النسبة المحددة من الناتج المحلي الاجمالي والتي تبلغ حوالي (60%)، وتبعا لذلك فان هذه القاعدة تسمح للدولة تحقيق عجزاً مؤقتاً في الموازنة شريطة توضيح سبب هذا العجز المؤقت والمدى الزمني الذي من خلاله يتم العودة مرة ثانية الى حالة توازن الموازنة العامة للدولة [xv]

ج- **القاعدة الذهبية :** تسمح القاعدة الذهبية بعمليات الاقتراض في ضوء الدورة الاقتصادية بهدف تمويل الاستثمارات العامة التي من شانها تعزيز البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي ، في حين يتم تمويل النفقات التشغيلية عن طريق الايرادات الجارية والضرائب ، كما تنص هذه القاعدة على ان لا يتوقف او يعتمد الاستثمار الخاص على نوع ومقدار راس المال والعمل الذي تم استخدامه فقط ، بل يعتمد بصورة اساسية الى مدى توافر الخدمات الاساسية منها على سبيل المثال (الاتصالات ، النقل ، الكهرباء ،.....الخ ) في تحسين الانتاجية الكلية [xvi]

**ثانيا : مفهوم الحماية الاجتماعية واهدافها:** تعرف الحماية الاجتماعية بشكل عام على أنها "جميع المبادرات العامة والخاصة التي توفر تحويلات الدخل أو الاستهلاك للفقراء، وتحمي الفئات الضعيفة من مخاطر سبل العيش، وتعزز الوضع الاجتماعي وحقوق المهمشين؛ بهدف عام يتمثل في الحد من الضعف الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والفئات الضعيفة والمهمشة"، ينظر البعض

إلى الحماية الاجتماعية من منظور ضيق، كمفهوم جديد للرعاية الاجتماعية التقليدية المقدمة للفقراء المستحقين (مثل الأرامل والأيتام، أو الأشخاص ذوي الإعاقة)، يتبنى آخرون نهجًا واسعًا للغاية، يشمل دعم التعليم والصحة، وخلق فرص العمل، وبرامج القروض الصغيرة .[xvii] وفي هذه الحالة سيكون الانفاق على الحماية الاجتماعية شكل من اشكال الاستثمار في راس المال البشري طويل الاجل، وأن غياب او انخفاض هذا النوع من الاستثمار قد يعيق التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

ويُعرف مكتب العمل الدولي (ILO) الحماية الاجتماعية بأنها "مجموعة السياسات والبرامج المصممة للحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز أسواق العمل الفعالة، وتقليل تعرض الناس للمخاطر، وتعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم من المخاطر وانقطاع او فقدان الدخل". [xviii]

وتتنوع اهداف برامج الحماية الاجتماعية، بين الحد من الفقر والضعف، وبناء رأس المال البشري، وتمكين النساء والفتيات، وتحسين سبل العيش، والاستجابة للصدمات الاقتصادية وغيرها، وتبعاً لذلك قد تتباين أشكال ووظائف برامج الحماية الاجتماعية وفقًا للهدف المحدد. وتتمثل الأهداف قصيرة المدى عادةً في تخفيف الأثر المباشر للصدمات وتيسير الاستهلاك.وتشمل الأهداف طويلة الأجل تحسين فرص النمو الشامل، وتنمية رأس المال البشري، والمساواة، والاستقرار الاجتماعي. وتهدف بعض برامج الحماية الاجتماعية إلى إحداث تحولات إيجابية، ودعم المساواة، والتمكين، وحقوق الإنسان. (١٩)

## المبحث الثاني : تحليل التطور في تطبيق القواعد المالية والانفاق على الحماية الاجتماعية في العراق خلال المدة (2003-2022)

**اولا : تحليل التطور في قواعد الانضباط المالي في العراق خلال مده الدراسة (2003-2022):**

يمكن معرفة التطور الحاصل في قواعد الانضباط المالي خلال مدة الدراسة من خلال تتبع بيانات الجدول (1)

أ- **قاعدة النفقات العامة :** أن اقل نسبة متحققة طول فترة الدراسة الممتدة ما بين (2003 -2022) كانت في عام 2003 اذ بلغت (49.78%) مما يشير الى تجاوز الانفاق العامة لحجم الايرادات العامة المتاحة وبالتالي غياب السياسة المالية المنضبطة ، في حين سجلت هذه القاعدة خلال المدة (2004-2008) انضباط مالي نتيجة للضبط في حجم الانفاق بما لا يتجاوز حجم

الايرادات المتاحة بل فاقت ايرادات الدولة العامة حجم انفاقها العام ويعزى ذلك لضبط وترشيد الانفاق من ناحية ورفع العقوبات والقيود المفروضة على صادرات العراق النفطية وقد تزامن ذلك مع ارتفاع اسعار النفط العالمية وقد انعكس ذلك في زيادة ايرادات العراق العامة ، وتبعاً لذلك سجلت قاعدة النفقات العامة اعلى نسبة لها خلال هذه المدة في عام 2005 اذ بلغت نسبة (153.30%) ومع ظهور الازمة المالية في العالم في نهاية عام 2008 وانخفاض اسعار النفط انخفضت نسبة تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة في عامي 2009 و2010 اذا بلغت نسبة (84.13%) و (83.72%) على التوالي ، في حين تحقيق انضباط مالي في ضوء قاعده النفقات في عامي 2011 و2012 لتبلغ (112.56%) في عام 2011 و (113.96%) في عام 2012 ، اما الفترة الممتدة ما بين (2013 -2016) فقد شهدت تجاوز حجم الانفاق العام في العراق حجم الايرادات العامة المتاحة ويعزى ذلك لزيادة حجم الانفاق العسكري لمواجهه العصابات الارهابية التي سيطرت على اجزاء من مناطق العراق بالإضافة الى انخفاض الاسعار العالمية للنفط والذي يعتبر المصدر الاساسي للإيرادات العامة لكون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي ، وتبعا لذلك بلغت نسبة الايرادات الى النفقات حوالي (95.50%) في عام 2013 و(93.07%) في عام 2014 و(94.42%) في عام 2015 و(81.12%) في عام 2016 مما يشير الى غياب او ضعف في تطبيق سياسة الانضباط المالي في تلك الفترة ، في حين شهد عامي 2017 و2018 تحقيق انضباط مالي في ضوء قاعدة النفقات نتيجة لتغطية الايرادات العامة كامل نفقات العراق العامة بل وتجاوزها بنسب بلغت (102.44%) و(131.77%) على التوالي ، ثم انخفضت نسبة تغطية الايرادات العامة لحجم النفقات العام لتبلغ نسبة (96.27%) في عام 2019 و(83.09%) في عام 2020 ويعزى ذلك لجملة من الاسباب منها غياب الاستقرار الامني وتفشي جائحة كورونا التي تسببت بانخفاض الطلب العالمي على مصادر الطاقة وانخفاض اسعار النفط ، اما المدة (2021 -2022) حقق العراق نجاح في سياسة الانضباط المالي فيما يتعلق بقاعدة النفقات ويعزى ذلك لتغطية وتجاوز ايرادات العراق حجم الانفاق العام بنسبة بلغت (106.05%) و(138.25%) على التوالي .

ب- **قاعدة العجز أو الفائض في الموازنة** : لقد شهد العراق ضعفاً في تطبيق الانضباط المالي وفقاً لقاعده العجز أو الفائض في الموازنة في عام 2003 اذ بلغت هذه القاعدة (15.67-%) وهي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

اقل نسبة طوال فترة الدراسة والتي تجاوزت الحد المسموح به طبقا لمعاهدة ماستريخت وهي (3%) مما يشير الى غياب سياسة الانضباط المالي ، في حين اتسمت المدة (2004-2008) يتحقق فائض مالي في الموازنة العامة بسبب ازدياد اسعار البترول وارتفاع ايرادات النفط مما انعكس على زيادة حجم الايرادات العامة ، وتبعا لذلك سجلت قاعدة العجز أو الفائض في الموازنة نسب موجبة حيث بلغت (1.63%) في عام 2004 واقصى نسبة تحققت طوال فترة الدراسة كانت في عام 2005 حيث سجلت هذه القاعدة حوالي (19.12%) ، أما في عام 2009 و2010 ساد العجز في الموازنة العامة متجاوزة النسبة الامنة نتيجة للازمة المالية وتدني اسعار النفط أذ بلغت (7.47-%) و(8.56-%) على التوالي ، ومع زيادة ايرادات العراق العامة نتيجة لارتفاع اسعار مصادر الطاقة تحول العجز المالي الى فائض في عامي 2011 و2012 وعلية سجلت قاعدة عجز الموازنة نسب موجبة وصلت الى (5.72%) و(5.77) على التوالي ، وخلال المدة (2013-2016 ) شهد العراق عجز مالي نتيجة للتدهور المستمر في ايراداته العامة بفعل تدني اسعار النفط وسيطرة العصابات الارهابية على بعض الابار النفطية وعلية سجلت هذه القاعدة نسب سالبة بلغت (1.95-%) و(2.95-%) و(1.88-%) و(-% 6.44) على التوالي ، ومع انتعاش اسواق النفط وارتفاع أسعاره حققت الحكومة العراقية فائض مالي خلال عامي 2017 و2018 نتيجة لزيادة ونمو ايرادات العراق النفطية وعلية سجلت هذه القاعدة نسب موجبة بلغت (0.81%) في عام 2017 و(10.23%) في عام 2018 ، ومع انخفاض اسعار النفط في عام 2019 سجلت هذه القاعدة نسبة بلغت (1.56-%) ومع تفشي جائحة كورونا في عام 2020 تخطت قاعدة عجز الموازنة الحد الامن اذ بلغت (5.86-%) ، اما في عامي 2021 و2022 حقق العراق فائض مالي نتيجة لتعافي اسعار النفط ما جعل ايرادات العراق اكبر من أنفاقه وتبعا لذلك سجلت قاعدة عجز الموازنة الى اجمالي الناتج المحلي نسب موجبة بلغت (2.05%) في عام 2021 و(11.63) في عام 2022 ، ويمكن القول أن العراق في معظم سنوات الدراسة قد حقق نسب ايجابية وفقاً لهذه القاعدة ما عدا بعض السنوات التي شهدت ظروف اقتصادية وسياسة ادت الى ضعف في تطبيق الانضباط المالي

ت- **قاعدة الدين العام** : تستخدم هذه القاعدة لتقييم مدى نجاح او فشل تطبيق سياسة الانضباط المالي وفقاً لنسبة الدين العام من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، وطبقاً لمعاهدة ماستريخت

ينبغي الا تتجاوز هذه النسبة (60%%) [xix] ومن الجدول نلاحظ ان هذه القاعدة في العراق قد تجاوزت الحدود المقررة خلال الفترة الممتدة (2003-2007) اذ بلغت (91.075%) في عام 2003 وبالرغم من انخفاض نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي ابتداء من عام 2004 نتيجة لإطفاء جزء من ديون العراق الخارجية بما فيها ديون نادي باريس ونادي روما الا انها ظلت متجاوزة الحدود الامنة ، اذ سجلت اعلى نسبة خلال مدة الدراسة وبلغت (253.44%) في عام 2004 وذلك بسبب ارتفاع نسبة الديون الخارجية ، الا انها شهدت انخفاضاً في الاعوام اللاحقة حتى بلغت (88.80%) في عام 2007 مما يشير الى ضعف في تطبيق الانضباط المالي ، اما المدة (2008-2015) فقد كانت قاعدة الدين العام ضمن الحدود المسموح بها اي اقل (60%) اذ بلغت (46.99%) في عام 2008 وارتفعت الى (54.71%) في عام 2009 ، حتى بلغت أدنى مستوى لها خلال هذه المدة وبنسبة (25.97%) في عام 2012 مما يعكس ارتفاع في مستوى الانضباط المالي وفقاً لهذه القاعدة ، في حين اجتازت هذه القاعدة الحدود المقررة خلال عامي 2016 و2017 نتيجة لانخفاض ايرادات العراق بفعل تدني اسعار النفط الامر الذي انعكس على زيادة اقتراض الحكومة العراقية اذ بلغت (65.90%) و(60.23%) على التوالي ، ثم عاودت قاعدة الدين العام الى الانخفاض وتكون ضمن الحدود المقررة في معاهدة ماستريخت خلال المدة (2018 -2022) مسجلة ادنى مستوى لها طوال مدة الدراسة وبنسبة بلغت (25.93%) في عام 2022 ، ومن الجدير بالذكر ان حجم الدين العام في العراق يعتمد على ما يحققه العراق من ايرادات نفطية أذ ينخفض في السنوات التي يحقق فيها العراق ايرادات مرتفعة من النفط لكون العراق بلد ريعي والعكس بالعكس ، كذلك يعتمد حجم الدين العام على الاوضاع السياسية والامنية ومدى اصرار الحكومة في تخفيضه ولا سيما فيما يتعلق بالدين الخارجي عن طريق المفاوضات الدولية ، وتبعا لذلك تبرز فاعلية سياسة الانضباط المالي من خلال ترشيد النفقات العامة لمواجهة التحديات والظروف الطارئة الحالية او المستقبلية

ث- **القاعدة الذهبية** : تعتبر من اهم القواعد المالية واكثرها فعالية وقابلية للتطبيق في البلدان النامية لتحقيق درجة مقبولة من الضبط المالي ، وطبقاً للدراسات والتقارير الدولية فأن القاعدة الذهبية تعد القاعدة الانسب لتحقيق الاستقرار والانضباط المالي في العراق من خلال السيطرة

على التغيرات في معدل الانفاق العام وتوجيهه بصورة مثلى [xx] ومن خلال الجدول يلاحظ ان الموازنة العامة في العراق سجلت عجز مالي ووفقاً لذلك بلغت نسبة الفائض او العجز/النفقات الاستثمارية حوالي (247.93-%) مما يشير الى تجاوز القاعدة الذهبية بنسبة اكبر من (100%) وبالتالي فان الاقتراض يستخدم لتمويل الانفاق الجاري وليس الانفاق الاستثماري ، في حين شهدت الفترة (2004-2008) تحقيق فائض في الموازنة العامة وتبعا لذلك حققت القاعدة الذهبية نسب موجبة والتي بلغت (28.92%) في عام 2004 وهي اقل نسبة خلال هذه الفترة واعلى نسبة تحققت في عام 2005 والتي بلغت (307.53%) ، وفي عامي 2009 و2010 سجلت موازنة العراق العامة عجز مالي وعلية فأن القاعدة الذهبية سجلت نسبة سالبة بلغت (79.55-%) في عام 2009 و (70.07-%) في عام 2010 ، وبالرغم من ذلك فان هذه النسب لم تتجاوز حدود القاعدة الذهبية ، وبالتزامن مع زيادة اسعار النفط وارتفاع صادرات العراق النفطية استطاع العراق تحقيق فائض في الموازنة العامة في عامي 2011 و2012 ، وتبعا لذلك سجلت هذه القاعدة نسب موجبة بلغت (40.39%) و(50.00%) على التوالي ،ولكن تراجع اسعار النفط وتدهور الوضعي الامني خلال المدة (2013-2016) انعكس على انخفاض ايرادات العراق العامة مما تسبب في تحقيق عجز مالي ادى أن تسجل القاعدة الذهبية نسب سالبة بلغت(13.27-%) في عام 2013 و(31.54-%) في عام 2014 و(21.15-%) في عام 2015 و(79.64-%) في عام 2016 وجميعها نسب لم تخرج عن اطار القاعدة الذهبية ، اما المدة (2017-2022) فقد شهدت تذبذب واضح في موازنة العراق العامة من خلال تحقيق فائض مالي تارة وعجز مالي تارة اخرى ففي عامي 2017 و2018 حقق الاقتصاد العراقي فائض مالي وكانت نسبة القاعدة الذهبية موجبة وصلت (11.20%) و (185.93%) على التوالي ، ونتيجة لزيادة الانفاق بما يتجاوز حجم الايرادات العامة تحول الفائض الى عجز مالي خلال عامي 2019 و2020 وبالرغم من ذلك كانت نسبة النفقات الاستثمارية من الاقتراض ضمن حدود القاعدة الذهبية اذ بلغت الى (17.01-%) و(39.97-%) على التوالي ، ومع انتعاش اسواق النفط وتعافي أسعاره حققت موازنة العراق العامة فائض مالي خلال عام 2021 و2022 وسجلت القاعدة الذهبية نسب موجبة بلغت (46.77%) في عام 2021 و(372.24%) في عام 2022 وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

**الجدول (1 )**

قواعد الانضباط المالي في العراق للمدة (2003 – 2022)

| السنة | قاعدة النفقات العامة | قاعدة عجز الموازنة | قاعدة الدين العام | القاعدة الذهبية |
|---|---|---|---|---|
| | نسبة الايرادات العامة / النفقات العامة *100 | نسبة الفائض او العجز / الناتج المحلي الاجمالي *100 | اجمالي الدين العام / الناتج المحلي الاجمالي *100 | الفائض او العجز / النفقات الاستثمارية *100 |
| 2003 | 49.78 | -15.67 | 91.075 | -247.93 |
| 2004 | 102.71 | 1.63 | 253.44 | 28.92 |
| 2005 | 153.30 | 19.12 | 150.90 | 307.53 |
| 2006 | 126.40 | 10.72 | 115.73 | 170.02 |
| 2007 | 140.82 | 14.77 | 88.80 | 206.31 |
| 2008 | 135.75 | 1.36 | 46.99 | 178.75 |
| 2009 | 84.13 | -7.47 | 54.71 | -79.55 |
| 2010 | 83.72 | -8.56 | 48.31 | -70.07 |
| 2011 | 112.56 | 5.72 | 35.71 | 40.39 |
| 2012 | 113.96 | 5.77 | 28.75 | 50.00 |
| 2013 | 95.50 | -1.95 | 25.97 | -13.27 |
| 2014 | 93.07 | -2.95 | 29.00 | -31.54 |
| 2015 | 94.42 | -1.88 | 50.90 | -21.15 |
| 2016 | 81.12 | -6.44 | 65.90 | -79.64 |
| 2017 | 102.44 | 0.81 | 60.23 | 11.20 |
| 2018 | 131.77 | 10.23 | 30.02 | 185.93 |
| 2019 | 96.27 | -1.56 | 26.10 | -17.01 |
| 2020 | 83.09 | -5.86 | 43.03 | -39.97 |
| 2021 | 106.05 | 2.05 | 33.51 | 46.77 |
| 2022 | 138.25 | 11.63 | 25.93 | 372.24 |

**المصدر :** من اعداد الباحثين بالاعتماد على

- تم استخراج قاعدة النفقات العامة من خلال المعادلة (نسبة الايرادات العامة / النفقات العامة *100) وبالاعتماد بالاعتماد على بيانات الملحق (1)
- تم استخراج قاعدة عجز الموازنة من خلال المعادلة (نسبة الفائض أو العجز / الناتج المحلي الاجمالي *100) وبالاعتماد على بيانات الملحق (1)
- تم استخراج قاعدة الدين العام من خلال المعادلة (اجمالي الدين العام / الناتج المحلي الاجمالي *100) وبالاعتماد على بيانات الملحق (1)
- تم استخراج القاعدة الذهبية من خلال المعادلة (الفائض او العجز / النفقات الاستثمارية *100) وبالاعتماد على بيانات الملحق (1)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

**1- تحليل التطور في حجم الانفاق على الحماية الاجتماعية في العراق :** ان سياسة الحماية الاجتماعية في العراق منذ عام 1921 وحتى الان لم تكن سياسة ذات معالم واضحة في فلسفتها واهدافها قياسا بالسياسة المتبعة في الدول المتقدمة ، يلاحظ ان سياسة الحماية الاجتماعية في العراق كانت عبارة مجموعة من البرامج والخطط الوقتية ويعزى ذلك لعدم الاستقرار الامني والسياسي الذي احال دون تطبيق خطط علمية قائمة على اساس دراسة المشاكل والتحديات الاجتماعية ولذلك كانت السياسات الاجتماعية في العراق عبارة عن تدابير وبرامج للمشاكل التي تحصل تبعا للظروف التي يمر بها البلد[xxi] كما ان برامج الحماية الاجتماعية ارتبطت بشكل مباشر بدور الدولة وليس بالجهد الطوعي أو الفردي أو منظمات المجتمع المدني وتبعا لذلك تدهور اوضاع الحماية الاجتماعية بشكل ملحوظ بعد العقوبات الدولية والحصار الذي فرض على العراق منذ عام 1990 [xxii] وبهدف تأسيس قاعدة اجتماعية واقتصادية وسياسية ومؤسسية للحد من الفقر في العراق نشأت الحاجة لبناء مشروع او برنامج تنموي لتمكين الفقراء وتحسين اوضاعهم المعيشية وتعزيز دورهم في المجتمع الذي يعد هدفاً مهماً من اهداف التنمية المستدامة ونص هذا المشروع او البرنامج على التزام الحكومة العراقية بدعم محدودي الدخل والفئات المهمشة كأحد الاولويات المهمة لها والتي تهدف من خلالها ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي [xxiii] كما اتجهت الحكومة العراقية من خلال وزارة (العمل والشؤون الاجتماعية) بالتنسيق مع عدة منظمات دولية لرسم وتنفيذ برامجها ومشاريعها وكان اجمالي عدد المنظمات الدولية الداعمة لجهود العراق لتطوير سياسة الحماية الاجتماعية بلغ (33) منظمة، ولعل ابرز تلك المنظمات الدولية هو البنك الدولي الذي يعتبر شريك استراتيجي ورئيسي لحكومة العراق في هذا المجال ، كذلك عملت الحكومة العراقية على توسيع الدعم المقدم لأفراد المجتمع وترسيخ الثقة بين الافراد والدولة لغرض تحقيق الاستقرار الاجتماعي بالرغم من الحروب والتحديات التي يمر بها العراق[xxiv]وتتضمن برامج الحماية الاجتماعية برامج للرعاية الاجتماعية وبرامج مساعدة ذوي الاعاقة من خلال تقديم اعانة شهرية لهذه الشرائح تتمثل بتخصيص مبلغ (125) الف دينار للذكر و(175) الف دينار للأنثى و(50) الف دينار للفرد الاضافي للأسرة ، ولفئة ذوي الاعاقة تقدم الحكومة منحة تبلغ (170) الف دينار للمعيل المتفرغ [xxv] وهذا التوسع ادى الى ارتفاع حجم النفقات المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية ، ولغرض

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

التعرف على حجم التطور لهذا النوع من الانفاق يمكن تتبع بيانات الجدول (٢) الذي يلاحظ من خلاله ان اتجاه نفقات الحماية الاجتماعية في العراق كان تصاعدي خلال المدة (2003 -2008) حيث ارتفع من (62,337) مليون دينار في عام 2003 ليصل الى (812,400) مليون دينار في عام 2008 وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (915.5%) قياساً بعام 2007 ، في حين انخفضت نفقات الحماية الاجتماعية في عام 2009 الى (807,500) مليون دينار، اما المدة (2010-2011) فقد شهدت ارتفاع في اجمالي الانفاق على برامج الحماية الاجتماعية مسجلة بذلك معدلات نمو سنوية موجبة بلغت (8.79%) و(12.91%) على التوالي في حين شهد عامي 2012 و2014 انخفاض في اجمالي نفقات الحماية الاجتماعية اذ انخفضت الى (962,384) مليون دينار في عام 2012 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (2.98-%) ثم الى (1,036,054) مليون دينار في عام 2014 وبمعدل معدل نمو سالب بلغ (12.23-%)، اما المدة (2015-2022) فقد شهدت ارتفاع مستمر في اجمالي الانفاق على الحماية الاجتماعية بشكل كبير وملحوظ اذ بلغ (1,350,000) مليون دينار في عام 2015 وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (30.30%) ليصل الى (24,783,500) مليون دينار في عام 2022 وبمعدل نمو سنوي وصل الى (30.58%) قياساً بعام 2021 ، ويرتبط الارتفاع في هذا النوع من النفقات بالظروف التي يمر بها البلد سواء الامنية التي تمثلت بارتفاع نسبة النزوح من المحافظات التي احتلتها العصابات الارهابية وانتشار جائحة كورونا في اواخر عام 2019 التي ادت الى ارتفاع نسب الفقر في العراق .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

**الجدول (2)**

تطور حجم الانفاق على الحماية الاجتماعية في العراق للمدة (2003 -2022)

| السنة | الانفاق على الحماية الاجتماعية مليون دينار | معدل النمو السنوي % | السنة | الانفاق على الحماية الاجتماعية مليون دينار | معدل النمو السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 62337 | - - - | 2013 | 1,180,447 | 22.65 |
| 2004 | 45,300 | 20.40 | 2014 | 1,036,054 | -12.23 |
| 2005 | 67,200 | 48.34 | 2015 | 1,350,000 | 30.30 |
| 2006 | 69,200 | 2.97 | 2016 | 1,925,400 | 42.62 |
| 2007 | 80,000 | 15.60 | 2017 | 2,264,000 | 17.58 |
| 2008 | 812,400 | 915.5 | 2018 | 15,166,800 | 569.91 |
| 2009 | 807,500 | -0.60 | 2019 | 15,797,350 | 4.15 |
| 2010 | 878,500 | 8.79 | 2020 | 16,427,900 | 3.99 |
| 2011 | 991,985 | 12.91 | 2021 | 18,979,300 | 15.53 |
| 2012 | 962,384 | -2.98 | 2022 | 24,783,500 | 30.58 |

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على

- رسول حسن علي ، هناء عبد الغفار حمود ، تحليل مصادر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في العراق دراسة تطبيقية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمدة (2004-2017 ) ، مصدر سابق ، ص 105 .
- البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية ، دائرة الاحصاء والابحاث ، جمهورية العراق ، اعداد مختلفة (2003 ، 2018 ، 2020 ، 2022)

## المبحث الثالث : قياس اثر الانضباط المالي على نفقات الحماية الاجتماعية في العراق

سيتم الاعتماد على مجموعة المتغيرات التي أفرزها الجانب التحليلي من البحث بغية تحديد اثر المتغيرات المستقلة ( قاعدة النفقات، قاعدة عجز الموازنة، قاعدة الدين العام، القاعدة الذهبية) على المتغير التابع (الانفاق على الحماية الاجتماعية) ، وسيتم استخدام البرنامج الإحصائي(EViews10 ) لتحليل أثر قواعد الانضباط المالي في على نفقات الحماية الاجتماعية في العراق من خلال بيانات ربع سنويه يمكن ملاحظتها في الملحق (2).

كما تم استخدام واعتماد نموذج (VECM) في تفسير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لكونة الانسب والاكثر ملائمة في تفسير العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة مقارنة بالنماذج الاخرى .

$$y5 = f(x1, x2, x3, x4)$$

حيث ان :

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

Y5: الانفاق على الحماية الاجتماعية ( مليون دينار) X1: يمثل قاعدة النفقات العامة

X2: قاعدة عجز الموازنة X3: قاعدة الدين العام

X4: القاعدة الذهبية

**اولا : نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen- Juselius).**

وبعد اجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، تبين بان هناك متجهان للتكامل المشترك بين هذه المتغيرات ، حسب نتائج اختبار الاثر ($\lambda$trace) الموضحة في الجدول (3) Trace ومتجهان من متجهات التكامل المشترك حسب اختبار القيمة العظمى.

**الجدول(3)** نتائج اختبار التكامل المشترك (Juselius -Johansen ) لمتغيرات الدراسة في العراق للمدة(2003-2022)

Date: 12/13/24 Time: 14:45
Sample (adjusted): 2003Q4 2022Q1
Included observations: 74 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: Y5 X1 X2 X3 X4
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.558968 | 109.7923 | 69.81889 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.277085 | 49.21304 | 47.85613 | 0.0371 |
| At most 2 | 0.190377 | 25.20277 | 29.79707 | 0.1543 |
| At most 3 | 0.121369 | 9.574966 | 15.49471 | 0.3149 |
| At most 4 | 1.14E-06 | 8.41E-05 | 3.841466 | 0.9935 |

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
|---|---|---|---|---|
| None * | 0.558968 | 60.57923 | 33.87687 | 0.0000 |
| At most 1 | 0.277085 | 24.01027 | 27.58434 | 0.1344 |
| At most 2 | 0.190377 | 15.62780 | 21.13162 | 0.2473 |
| At most 3 | 0.121369 | 9.574882 | 14.26460 | 0.2414 |
| At most 4 | 1.14E-06 | 8.41E-05 | 3.841466 | 0.9935 |

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

**المصدر** : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews10)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

وتأسيساً على نتائج اختبار التكامل المشترك ، فسيتم تبني نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM.

**ثانيا : نتائج اختبارات تحديد فترة الابطاء المثلى لأنموذج متجه تصحيح الخطأ**

اظهرت نتائج الاختبارات الثلاث (AIC , HQ , SC) ، التي استعملت لتحديد فترة الابطاء المثلى التي تحقق افضل تقدير لأنموذج متجهات تصحيح الخطأ ، الجدول (4) ، ان تلك الفترة هي الفترة الثانية ولكل المتغيرات ذلك لان قيمتها هي الادنى مقارنة ببقية القيم في الاختبارات الثلاثة حسب ما تنص عليه تلك الاختبارات، لذلك سيتم اعتماد تلك الفترة في تقدير هذا الأنموذج مما يعني ان أنموذج متجهات تصحيح الخطأ الذي سيستعمل في الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سيتضمن فترة الابطاء الثانية .

**جدول (4)**

نتائج اختبارات تحديد مدة الإبطاء المثلى لأنموذج متجه تصحيح الخط

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: Y5 X1 X2 X3 X4
Exogenous variables: C
Date: 12/13/24 Time: 14:46
Sample: 2003Q1 2022Q4
Included observations: 74

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -2492.901 | NA | 1.44e+23 | 67.51083 | 67.66651 | 67.57293 |
| 1 | -1922.790 | 1047.771 | 5.75e+16 | 52.77811 | 53.71220 | 53.15073 |
| 2 | -1810.709 | 190.8405* | 5.52e+15* | 50.42458* | 52.13706* | 51.10771* |
| 3 | -1801.834 | 13.91287 | 8.73e+15 | 50.86038 | 53.35126 | 51.85402 |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر** : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews10)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

**ثالثا : نتائج تقدير أنموذج متجه تصحيح الخطأVECM في الاجل الطويل**

من نتائج الجدول (5) نلاحظ ان قاعده النفقات العامة كانت لها اثر معنوي موجب على الانفاق على الحماية الاجتماعية حيث بلغت قيمه t (4.52408) ، كما اشارت النتائج الى ان قاعده عجز الموازنة لم يكن لها اثر معنوي على الانفاق على الحماية الاجتماعية حيث بلغت قيمته t (1.29391 ) ، كما اشارت النتائج الى ان قاعده الدين العام لها أثر معنوي سالب على مؤشر الحماية الاجتماعية ، على الرغم من بلوغ قيمة t (9.75190 ) ولكن اقتصاديا يفسر ذلك على ان ارتفاع الدين العام سوف ينعكس على انخفاض النفقات العامة ومنها نفقات الحماية الاجتماعية ، في حين اشارت النتائج الى ان القاعدة الذهبية كان لها اثر معنوي وسالب على الانفاق على الحماية الاجتماعية حيث بلغت قيمة t (-4.62274) ، الامر الذي يشير الى تدني وضعف النفقات الاستثمارية الموجهة للحماية الاجتماعية من خلال تنشيط وتعزيز المشاريع الخاصة في العراق.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

**جدول(5)**

نتائج معلمات الاجل الطويل لنموذج VECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 11/23/24 Time: 14:58
Sample (adjusted): 2003Q4 2022Q1
Included observations: 74 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

| Cointegrating Eq: | CointEq1 |
|---|---|
| Y5(-1) | 1.000000 |
| X1(-1) | 2264207.<br>(489655.)<br>[ 4.62408] |
| X2(-1) | -903490.6<br>(698267.)<br>[-1.29391] |
| X3(-1) | 427315.4<br>(43818.7)<br>[ 9.75190] |
| X4(-1) | -402634.4<br>(87098.6)<br>[-4.62274] |
| C | -2.56E+08 |

**المصدر** : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews10)

**رابعا : نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ ومعلمات الاجل القصير للمدة (2003-2022)**

اما في الاجل القصير وكما يتضح من نتائج الملحق (2) ، بلغ معامل تحديد الارتباط $R^2$ (60%) و $R^2$ المرجح بلغ (53%) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تشرح (53%) من التغيرات في المتغير التابع، ولكن يكون الاهتمام والتركيز اكثر على قيمة F وهي ايضا ظهرت معنوية وبلغت قيمة ال P-value (0.0000) وهي اقل من (5%) مما يدل على معنوية النموذج ككل.

بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (c1) في الأنموذج(0.828534-) وهي سالبة ومعنوية واقل من الواحد ، وهذا يدل على العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج ، وبين مؤشر الانفاق

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

على الحماية الاجتماعية ، كما وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (ecm) الى أن سرعة تعديل النظام الى حالة التوازن تسير بسرعة تعديل 82% وهي سرعة جيدة نوعا ما.

كما تم التأكد من صحة ودقة النتائج التي حصلنا عليها بأجراء بعض الاختبارات الخاصة بالنموذج،كما تم التأكد من صحة ودقة النتائج التي حصلنا عليها بأجراء بعض الاختبارات الخاصة بالنموذج وتم التأكد من صلاحية النموذج المستخدم كما هو مبين في الملاحق (4) و(5) و(6)

## الاستنتاجات : Conclusions

1- ان سياسة الانضباط المالي من السياسات التي تسعى لإدارة النفقات العامة بصورة مثلى ورشيدة بشكل يتوافق مع المتوفر من الايرادات العامة ، بالتالي فهي سياسة تسعى لضبط الانفاق الحكومي بما يتلائم مع رفع مستوى النشاط الاقتصادي ولا تتجاوز الامكانات المتاحة للبلد .

2- ان تطبيق القواعد المالية اللازمة لتحقيق الانضباط المالي ترتبط بمجموعة من المعايير التي تقيس وتقيم جودة هذه القواعد وواقع الحال يشير الى عدم وجود قاعدة مالية تلبي هذه المعايير كاملة ، بمعنى قد يكون هناك تعارض بين معيار واخر عند التطبيق كما تختلف المزايا والسلبيات التي تتمتع بها كل قاعدة .

3- ان مفهوم الحماية الاجتماعية يرتبط بأهدافه التي قد تتسع لتحقيق تنمية طويله الاجل أو يكون ضيقا فتصمم برامجه لمواجهة الأزمات الطارئة

4- أن العراق بالرغم من سعيه في تحقيق تقدم في تطبيق قواعد الانضباط المالي ، الا ان النتائج اثبتت انه قد نجح الى حد ما في قاعدة الدين العام ولم يكن موفقاً في بقية القواعد الا في سنوات محدودة .

5- ومن خلال الجانب التطبيقي تبين ان جميع المتغيرات متكاملة في الاجل الطويل في العراق وتحقق علاقة توازنيه طويلة الاجل عند مستوى المعنوية المقدرة حسب اختبار الاثر والقيمة العظمى .

6- اظهرت نتائج اختبار السلاسل الزمنية في العراق وجود جذر الوحدة عند المستوى الاصلي وأن السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة .كما أظهرت نتائج نموذج (vicm) وجود اثر سلبي للقاعدة الذهبية في

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

الانفاق على الحماية الاجتماعية، في حين أن ان قاعده عجز الموازنة لم يكن لها اثر معنوي على نفقات الحماية الاجتماعية وقد يكون ذلك نتيجة لتركيز الحكومة على التوازن المالي وبالتالي تكون الاولوية تحقيق استقرار الميزانية على حساب المشاريع التي تدعم التنمية المستدامة أو بسبب توجيه التمويل نحو مشاريع البنية التحتية في ظل احتياج العراق لهذه المشاريع مما يحد او يقلل من الاستثمارات التي توجه نحو المشاريع الخاصة بالحماية والرعاية الاجتماعية ، اما قاعدة النفقات العامة وقاعدة الدين العام كانتا ذات تأثير ايجابي وقد يفسر ذلك ارتفع النفقات المخصصة للبرامج الحماية الاجتماعية نتيجة لارتفاع حجم الايرادات.

## التوصيات : Recommendations

1- ضرورة قيام العراق بتبني سياسة الانضباط المالي في جميع العمليات المالية بهدف تحقيق الاستدامة المالية ، فضلا عن تطبيق الحكم الرشيد في ادارة السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وحفظ حقوق الاجيال المستقبلية ، وبما يضمن تحقيق عملية التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2- العمل على تنويع مصادر الايرادات العامة من خلال اصلاح النظام الضريبي وجعله نظام قادر على تامين الضرائب وتحصيلها بشرط ان لا تؤثر الضرائب المفروضة على الطبقات الهشة والفقيرة في المجتمع ، فضلاً عن فرض عقوبات فعالة بحق استغلال المال العام لمواجهة ظاهرة الفساد التي تعد من اكبر المعوقات لتطبيق سياسة الانضباط المالي في العراق

3- يجب على العراق القيام بمعالجة اختلال هيكل النفقات العامة عن طريق تقييد حجم النفقات الجارية لحساب النفقات الاستثمارية لكونها ركيزة مهمة واساسية لتنويع القاعدة الانتاجية وتنمية راس المال البشري وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة .

4- العمل على انشاء صندوق سيادي في العراق مشابه لصندوق النرويج السيادي وظيفته استثمار الفوائض المالية في فترات الرواج والانتعاش كي تسهم في تنويع وتعزيز المصادر الممولة للموازنة العامة في العراق وبالتالي عدم الاعتماد على مورد واحد يرتبط بالخارج ويتعرض للتقلبات والصدمات الاقتصادية كالمورد النفطي ويسهم في توفير تخصيصات لبرامج الحماية الاجتماعية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

## المصادر

**أولا :المصادر العربي**

1. على، احمد ابو بكر(2011) ، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة ، صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، ابو ظبي
2. البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية ، دائرة الاحصاء والابحاث ، جمهورية العراق ، اعداد مختلفة (2003 ، 2018 ، 2020 ، 2022)
3. الشاذلي، احمد شفيق(2014) ، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه ، صندوق النقد العربي .
4. حمد، ايوب انور ، بادواه، سردار عثمان(2015) ، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (7) ، العدد (13).
5. على، رسول حسن واخرون(2019) ، تحليل مصادر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في العراق دراسة تطبيقية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمدة (2004–2017 ) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (61) .
6. العبادي، سلام عبد علي ، العزاوي، مثال عبد الله غني (2011)، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق ، مجلة كلية الآداب ، العدد (96)
7. حمد، علي عدنان( 2023) ، رؤية في مستقبل الحماية الاجتماعية في العراق، اصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط
8. ياسين، عدنان ،العباسي، عبد الحسين جواد(2022) ، الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق ، دراسات اجتماعية ، العدد (28) ،بيت الحكمة ، بغداد
9. غزازي، عماد ، الصناديق السيادية ودورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد انموذجا ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ، المجلد (2) ، العدد (4) ، 2015
10. علي، عماد محمد ،احمد، محمد شهاب(2018) ، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة ( 2004– 2016) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (62) .

11. علي، عدي سالم(2012) ، نحو شبكة حماية اجتماعية فعالة في العراق (بالتطبيق على محافظة نينوى ) ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (34) ، العدد (109) .

12. علاوي، كامل ، واخرون ( 2018) ، تحليل الاستدامة المالية في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد (2) .

13. عبد الله، محمد امين حنفي (2023)، اليات التحول الرقمي والانضباط المالي ( دراسة حالة الهند) المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد (الاول) ، العدد (الثاني) .

14. عبد العزيز، محمد عماد ، فرحان، معد صالح(2022) مدى امكانية تعظيم الموارد الحكومية في العراق من خلال سياسة الانضباط المالي (2004 – 2019) ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (12) ، العدد (2) .

15. النعيمي، مقداد ( 2018) ، اثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل اعداد الموازنة العامة للدولة ، مجلة دنانير ، العدد (الثالث عشر ) .

16. ثانياً :المصادر الاجنبيه:-

1. Fata's Antonio , Minor Iain(2004) , Fiscal Discipline , Volatility and Growth In seed and CEPR.
2. Isabel Ortiz(2001) , Social Protection in Asia and the Pacific, Asian Development Bank
3. Margot save (2013) , IA regulation Financier Facial cries, Editions Bury lent , Brunel as.
4. Monthly Repot(2018) , Maastricht debt : Methodological Principles , compilation and development in Germany , Germany.
5. Richard hemming(2011) , Fiscal Discipline and Public Sector efficiency , Interactional Monetary Fund , USA. –
6. Stephen Devereuxad other(2004) ,Transformative social protection,IDS Working Paper 232, INSTITUTE OF DEVELOPMENT STUDIES Brighton, Sussex BN1 9RE, England.
7. Till Cordes and other(2015) , Expenditure Rules : Effective Tools For Sound Fiscal Policy , IMF Working Paper Fiscal Affairs Department Authorized For distribution by Julio Escolano.
8. Heider Nima Bekheet, “Social Transfers and Their Significance in Reviving Iraq’s Economy,” *Akkad Journal Of Contemporary Economic Studies* 1, no. 3

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

(2021): 138-156, accessed November 9, 2025, https://journal.acefs.org/index.php/AJCES/article/view/59.

9. Yilin HOV(2003) , Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Manage meant by Subnational Governments.

## الملاحق

### الملحق (1)

| السنة | الايرادات العامة مليار دينار | النفقات العامة مليار دينار | النفقات الاستثمارية مليار دينار | الدين العام مليار دينار | الفائض/العجز مليار دينار | الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليار دينار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 |
| 2003 | 4596.0 | 9232.2 | 1869.9 | 222162.9 | - 4636.2 | 29585.8 |
| 2004 | 32988.85 | 32117.0 | 3014.2 | 134920.7 | 871.85 | 53235.4 |
| 2005 | 40435.74 | 26375.20 | 4572.0 | 110965.9 | 14060.54 | 73533.6 |
| 2006 | 49055.54 | 38806.7 | 6027.7 | 110630.3 | 10248.84 | 95588.0 |
| 2007 | 54964.84 | 39031.2 | 7723.0 | 95760.8 | 15933.64 | 107828.5 |
| 2008 | 80641.04 | 59403.37 | 11880.67 | 73303.6 | 21237.67 | 155982.3 |
| 2009 | 55243.52 | 65658.0 | 13091.0 | 76233.2 | -10414.48 | 139330.2 |
| 2010 | 70178.22 | 83823.0 | 19472.0 | 76942.5 | -13644.78 | 159253.6 |
| 2011 | 108807.39 | 96662.8 | 30066.3 | 75800.6 | 12144.59 | 212254.9 |
| 2012 | 119817.22 | 105139.6 | 29351.0 | 73099.3 | 14677.62 | 254225.5 |
| 2013 | 113767.40 | 119128.0 | 40381.0 | 69309.0 | -5360.6 | 273587.5 |
| 2014 | 105609.84 | 113473.5 | 24930.7 | 77287.9 | -7863.66 | 266420.4 |
| 2015 | 66470.25 | 70397.51 | 18564.67 | 105827.6 | -3927.26 | 207876.2 |
| 2016 | 54409.27 | 67067.43 | 15894.0 | 129531.8 | -12658.16 | 196536.4 |
| 2017 | 77335.9 | 75490.7 | 16465.0 | 135953.0 | 1845.2 | 225722.4 |
| 2018 | 106569.8 | 80872.9 | 13820.0 | 75393.0 | 25696.9 | 251064.5 |
| 2019 | 107567.0 | 111723.5 | 24422.5 | 69498.0 | -4156.5 | 266190.6 |
| 2020 | 63199.7 | 76082.4 | 3208.9 | 94575.0 | -12882.7 | 219768.8 |
| 2021 | 109081.5 | 102849.4 | 13322.7 | 101460.05 | 6232.1 | 302691.9 |
| 2022 | 161697.4 | 116959.6 | 12018.5 | 99750.9 | 44737.8 | 384555.2 |

**المصدر** / البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية ، دائرة الاحصاء والابحاث ، جمهورية العراق ، اعداد مختلفة

### ملحق (2) بيانات نموذج العراق

| | Y1 | Y2 | Y3 | Y4 | Y5 | X1 | X2 | X3 | X4 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003Q1 | 29585.8 | 2452967 | 355363 | 205221 | 37623 | 49.78 | -15.67 | 750.91 | -247.93 |
| 2003Q2 | 35498.2 | 2753650 | 717174.8 | 324798.3 | 39542.25 | 63.0125 | -11.345 | 626.5425 | -178.718 |
| 2003Q3 | 41410.6 | 3054332 | 1078987 | 444375.5 | 41461.5 | 76.245 | -7.02 | 502.175 | -109.505 |
| 2003Q4 | 47323 | 3355015 | 1440798 | 563952.8 | 43380.75 | 89.4775 | -2.695 | 377.8075 | -40.2925 |
| 2004Q1 | 53235.4 | 3655697 | 1802610 | 683530 | 45300 | 102.71 | 1.63 | 253.44 | 28.92 |
| 2004Q2 | 58309.95 | 3643788 | 1720155 | 694676.5 | 50775 | 115.3575 | 6.0025 | 227.805 | 98.5725 |
| 2004Q3 | 63384.5 | 3631879 | 1637699 | 705823 | 56250 | 128.005 | 10.375 | 202.17 | 168.225 |
| 2004Q4 | 68459.05 | 3619969 | 1555244 | 716969.5 | 61725 | 140.6525 | 14.7475 | 176.535 | 237.8775 |
| 2005Q1 | 73533.6 | 3608060 | 1472788 | 728116 | 67200 | 153.3 | 19.12 | 150.9 | 307.53 |
| 2005Q2 | 79047.2 | 3652169 | 1617570 | 828317.3 | 67700 | 146.575 | 17.02 | 142.1075 | 273.1525 |
| 2005Q3 | 84560.8 | 3696278 | 1762351 | 928518.5 | 68200 | 139.85 | 14.92 | 133.315 | 238.775 |
| 2005Q4 | 90074.4 | 3740386 | 1907133 | 1028720 | 68700 | 133.125 | 12.82 | 124.5225 | 204.3975 |
| 2006Q1 | 95588 | 3784495 | 2051914 | 1128921 | 69200 | 126.4 | 10.72 | 115.73 | 170.02 |
| 2006Q2 | 98648.13 | 3810566 | 2221076 | 1265862 | 71900 | 130.005 | 11.7325 | 108.9975 | 179.0925 |
| 2006Q3 | 101708.3 | 3836637 | 2390239 | 1402803 | 74600 | 133.61 | 12.745 | 102.265 | 188.165 |
| 2006Q4 | 104768.4 | 3862707 | 2559401 | 1539743 | 77300 | 137.215 | 13.7575 | 95.5325 | 197.2375 |
| 2007Q1 | 107828.5 | 3888778 | 2728563 | 1676684 | 80000 | 140.82 | 14.77 | 88.8 | 206.31 |
| 2007Q2 | 119867 | 3948695 | 3282220 | 1820333 | 263100 | 139.5525 | 11.4175 | 78.3475 | 199.42 |
| 2007Q3 | 131905.4 | 4008612 | 3835876 | 1963983 | 446200 | 138.285 | 8.065 | 67.895 | 192.53 |
| 2007Q4 | 143943.9 | 4068529 | 4389533 | 2107632 | 629300 | 137.0175 | 4.7125 | 57.4425 | 185.64 |
| 2008Q1 | 155982.3 | 4128446 | 4943189 | 2251281 | 812400 | 135.75 | 1.36 | 46.99 | 178.75 |
| 2008Q2 | 151819.3 | 4125608 | 5024272 | 2423016 | 811175 | 122.845 | -0.8475 | 48.92 | 114.175 |

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد خاص

المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...

كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2008Q3 | 147656.3 | 412277 1 | 5105354 | 259475 1 | 809950 | 109.94 | -3.055 | 50.85 | 49.6 |
| 2008Q4 | 143493.2 | 411993 3 | 5186437 | 276648 5 | 808725 | 97.035 | - 5.2625 | 52.78 | -14.975 |
| 2009Q1 | 139330.2 | 411709 5 | 5267519 | 293822 0 | 807500 | 84.13 | -7.47 | 54.71 | -79.55 |
| 2009Q2 | 144311.1 | 414881 3 | 5605104 | 298793 9 | 825250 | 84.0275 | - 7.7425 | 53.11 | -77.18 |
| 2009Q3 | 149291.9 | 418053 0 | 5942690 | 303765 8 | 843000 | 83.925 | -8.015 | 51.51 | -74.81 |
| 2009Q4 | 154272.8 | 421224 8 | 6280275 | 308737 7 | 860750 | 83.8225 | - 8.2875 | 49.91 | -72.44 |
| 2010Q1 | 159253.6 | 424396 5 | 6617860 | 313709 6 | 878500 | 83.72 | -8.56 | 48.31 | -70.07 |
| 2010Q2 | 172503.9 | 428480 2 | 7288530 | 320436 5 | 906871.3 | 90.93 | -4.99 | 45.16 | -42.455 |
| 2010Q3 | 185754.3 | 432563 9 | 7959200 | 327163 4 | 935242.5 | 98.14 | -1.42 | 42.01 | -14.84 |
| 2010Q4 | 199004.6 | 436647 5 | 8629869 | 333890 3 | 963613.8 | 105.35 | 2.15 | 38.86 | 12.775 |
| 2011Q1 | 212254.9 | 440731 2 | 9300539 | 340617 2 | 991985 | 112.56 | 5.72 | 35.71 | 40.39 |
| 2011Q2 | 222747.6 | 450576 6 | 9108042 | 354387 7 | 984584.8 | 112.91 | 5.7325 | 33.97 | 42.7925 |
| 2011Q3 | 233240.2 | 460422 0 | 8915546 | 368158 1 | 977184.5 | 113.26 | 5.745 | 32.23 | 45.195 |
| 2011Q4 | 243732.9 | 470267 4 | 8723049 | 381928 6 | 969784.3 | 113.61 | 5.7575 | 30.49 | 47.5975 |
| 2012Q1 | 254225.5 | 480112 8 | 8530552 | 395699 0 | 962384 | 113.96 | 5.77 | 28.75 | 50 |
| 2012Q2 | 259066 | 483380 7 | 8797308 | 415951 8 | 1016900 | 109.345 | 3.84 | 28.055 | 34.1825 |
| 2012Q3 | 263906.5 | 486648 5 | 9064064 | 436204 7 | 1071416 | 104.73 | 1.91 | 27.36 | 18.365 |
| 2012Q4 | 268747 | 489916 4 | 9330819 | 456457 5 | 1125931 | 100.115 | -0.02 | 26.665 | 2.5475 |
| 2013Q1 | 273587.5 | 493184 2 | 9597575 | 476710 3 | 1180447 | 95.5 | -1.95 | 25.97 | -13.27 |
| 2013Q2 | 271795.7 | 489175 3 | 9618963 | 461212 1 | 1144349 | 94.8925 | -2.2 | 26.7275 | - 17.8375 |
| 2013Q3 | 270004 | 485166 5 | 9640351 | 445714 0 | 1108251 | 94.285 | -2.45 | 27.485 | -22.405 |
| 2013Q4 | 268212.2 | 481157 6 | 9661738 | 430215 8 | 1072152 | 93.6775 | -2.7 | 28.2425 | - 26.9725 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2014Q1 | 266420.4 | 4771487 | 9683126 | 4147176 | 1036054 | 93.07 | -2.95 | 29 | -31.54 |
| 2014Q2 | 251784.4 | 4794365 | 9509395 | 3932783 | 1114541 | 93.4075 | -2.6825 | 34.475 | -28.9425 |
| 2014Q3 | 237148.3 | 4817244 | 9335663 | 3718390 | 1193027 | 93.745 | -2.415 | 39.95 | -26.345 |
| 2014Q4 | 222512.3 | 4840122 | 9161932 | 3503996 | 1271514 | 94.0825 | -2.1475 | 45.425 | -23.7475 |
| 2015Q1 | 207876.2 | 4863000 | 8988200 | 3289603 | 1350000 | 94.42 | -1.88 | 50.9 | -21.15 |
| 2015Q2 | 205041.3 | 4997012 | 9160636 | 3268027 | 1493850 | 91.095 | -3.02 | 54.65 | -35.7725 |
| 2015Q3 | 202206.3 | 5131025 | 9333072 | 3246451 | 1637700 | 87.77 | -4.16 | 58.4 | -50.395 |
| 2015Q4 | 199371.4 | 5265037 | 9505507 | 3224874 | 1781550 | 84.445 | -5.3 | 62.15 | -65.0175 |
| 2016Q1 | 196536.4 | 5399049 | 9677943 | 3203298 | 1925400 | 81.12 | -6.44 | 65.9 | -79.64 |
| 2016Q2 | 203832.9 | 5343608 | 9790594 | 2688406 | 2010050 | 86.45 | -4.6275 | 64.4825 | -56.93 |
| 2016Q3 | 211129.4 | 5288167 | 9903244 | 2173515 | 2094700 | 91.78 | -2.815 | 63.065 | -34.22 |
| 2016Q4 | 218425.9 | 5232726 | 10015895 | 1658623 | 2179350 | 97.11 | -1.0025 | 61.6475 | -11.51 |
| 2017Q1 | 225722.4 | 5177285 | 10128545 | 1143731 | 2264000 | 102.44 | 0.81 | 60.23 | 11.2 |
| 2017Q2 | 232057.9 | 5179646 | 10560635 | 1187283 | 5489700 | 109.7725 | 3.165 | 52.6775 | 54.8825 |
| 2017Q3 | 238393.5 | 5182006 | 10992726 | 1230834 | 8715400 | 117.105 | 5.52 | 45.125 | 98.565 |
| 2017Q4 | 244729 | 5184367 | 11424816 | 1274386 | 11941100 | 124.4375 | 7.875 | 37.5725 | 142.2475 |
| 2018Q1 | 251064.5 | 5186727 | 11856906 | 1317937 | 15166800 | 131.77 | 10.23 | 30.02 | 185.93 |
| 2018Q2 | 254846 | 5226200 | 12064450 | 1404928 | 15324438 | 122.895 | 7.2825 | 29.04 | 135.195 |
| 2018Q3 | 258627.6 | 5265674 | 12271994 | 1491918 | 15482075 | 114.02 | 4.335 | 28.06 | 84.46 |
| 2018Q4 | 262409.1 | 5305147 | 12479538 | 1578909 | 15639713 | 105.145 | 1.3875 | 27.08 | 33.725 |
| 2019Q1 | 266190.6 | 5344620 | 12687082 | 1665899 | 15797350 | 96.27 | -1.56 | 26.1 | -17.01 |
| 2019Q2 | 254585.2 | 5156353 | 12114379 | 2688848 | 15954988 | 92.975 | -2.635 | 30.3325 | -22.75 |

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2019Q3 | 242979.7 | 4968086 | 11541676 | 3711796 | 16112625 | 89.68 | -3.71 | 34.565 | -28.49 |
| 2019Q4 | 231374.3 | 4779818 | 10968973 | 4734745 | 16270263 | 86.385 | -4.785 | 38.7975 | -34.23 |
| 2020Q1 | 219768.8 | 4591551 | 10396270 | 5757693 | 16427900 | 83.09 | -5.86 | 43.03 | -39.97 |
| 2020Q2 | 240499.6 | 4583568 | 10678176 | 5005466 | 17065750 | 88.83 | -3.8825 | 40.65 | -18.285 |
| 2020Q3 | 261230.4 | 4575585 | 10960082 | 4253238 | 17703600 | 94.57 | -1.905 | 38.27 | 3.4 |
| 2020Q4 | 281961.1 | 4567601 | 11241987 | 3501011 | 18341450 | 100.31 | 0.0725 | 35.89 | 25.085 |
| 2021Q1 | 302691.9 | 4559618 | 11523893 | 2748783 | 18979300 | 106.05 | 2.05 | 33.51 | 46.77 |
| 2021Q2 | 323157.7 | 4613125 | 11676417 | 3124897 | 20430350 | 114.1 | 4.445 | 31.615 | 128.1375 |
| 2021Q3 | 343623.6 | 4666631 | 11828940 | 3501011 | 21881400 | 122.15 | 6.84 | 29.72 | 209.505 |
| 2021Q4 | 364089.4 | 4720138 | 11981464 | 3877124 | 23332450 | 130.2 | 9.235 | 27.825 | 290.8725 |
| 2022Q1 | 384555.2 | 4773644 | 12133987 | 4253238 | 24783500 | 138.25 | 11.63 | 25.93 | 372.24 |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews10)

**الملحق (3) نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ ومعلمات الاجل القصير للمدة (2003-2022)**

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد خاص

المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...

كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

| Error Correction: | D(Y5) | D(X1) | D(X2) | D(X3) | D(X4) |
|---|---|---|---|---|---|
| CointEq1 | -0.828534 | 2.38E-08 | 6.03E-09 | -6.59E-07 | 8.67E-08 |
| | (0.15032) | (4.6E-08) | (1.6E-08) | (7.6E-08) | (2.5E-07) |
| | [-5.51188] | [0.52222] | [0.38807] | [-8.65833] | [0.35074] |
| D(Y5(-1)) | 0.001857 | 2.20E-07 | 6.93E-08 | -6.34E-07 | 5.72E-07 |
| | (0.00559) | (1.2E-06) | (4.2E-07) | (2.0E-06) | (6.6E-06) |
| | [0.33200] | [0.17987] | [0.16607] | [-0.30995] | [0.08614] |
| D(Y5(-2)) | -0.135218 | -8.94E-07 | -2.98E-07 | -8.96E-07 | -4.20E-06 |
| | (0.14905) | (1.2E-06) | (4.1E-07) | (2.0E-06) | (6.6E-06) |
| | [-0.90721] | [-0.73679] | [-0.71892] | [-0.44159] | [-0.63673] |
| D(X1(-1)) | -12829.61 | 0.592845 | -0.058501 | 0.302240 | -1.707119 |
| | (63067.4) | (0.51333) | (0.17518) | (0.85834) | (2.78785) |
| | [-0.20343] | [1.15490] | [-0.33395] | [0.35212] | [-0.61234] |
| D(X1(-2)) | 18043.25 | -0.501434 | -0.129282 | 1.093112 | -1.528448 |
| | (68262.6) | (0.55562) | (0.18961) | (0.92904) | (3.01751) |
| | [0.26432] | [-0.90248] | [-0.68183] | [1.17660] | [-0.50653] |
| D(X2(-1)) | 13829.76 | 0.162378 | 0.833204 | 0.850065 | 1.270804 |
| | (94512.2) | (0.76927) | (0.26253) | (1.28630) | (4.17786) |
| | [0.14633] | [0.21108] | [3.17381] | [0.66086] | [0.30418] |
| D(X2(-2)) | -4445.300 | 0.664956 | 0.003891 | -0.112149 | 3.265922 |
| | (94911.3) | (0.77252) | (0.26363) | (1.29173) | (4.19550) |
| | [-0.04684] | [0.86076] | [0.01476] | [-0.08682] | [0.77843] |
| D(X3(-1)) | 1512.463 | 0.020716 | 0.005575 | 0.199367 | 0.079296 |
| | (7313.00) | (0.05952) | (0.02031) | (0.09953) | (0.32327) |
| | [0.20682] | [0.34803] | [0.27445] | [2.00312] | [0.24529] |
| D(X3(-2)) | 3805.946 | -0.013319 | -0.006606 | -0.214560 | -0.059440 |
| | (6022.52) | (0.04902) | (0.01673) | (0.08197) | (0.26622) |
| | [0.63195] | [-0.27171] | [-0.39487] | [-2.61769] | [-0.22327] |
| D(X4(-1)) | 2535.784 | 0.032147 | 0.010559 | -0.136803 | 1.085703 |
| | (10078.7) | (0.08203) | (0.02800) | (0.13717) | (0.44552) |
| | [0.25160] | [0.39188] | [0.37715] | [-0.99733] | [2.43692] |
| D(X4(-2)) | -939.9170 | 0.038817 | 0.017503 | -0.225196 | 0.017814 |
| | (11284.4) | (0.09185) | (0.03134) | (0.15358) | (0.49882) |
| | [-0.08329] | [0.42262] | [0.55841] | [-1.46633] | [0.03571] |
| C | 144025.6 | 0.331022 | 0.070234 | -5.735320 | 2.328586 |
| | (84944.8) | (0.69140) | (0.23595) | (1.15608) | (3.75493) |
| | [1.69552] | [0.47877] | [0.29766] | [-4.96099] | [0.62014] |
| R-squared | 0.608182 | 0.650703 | 0.651370 | 0.900560 | 0.668377 |
| Adj. R-squared | 0.538666 | 0.588731 | 0.589516 | 0.882918 | 0.609541 |
| Sum sq. resids | 1.72E+13 | 1139.250 | 132.6788 | 3185.226 | 33602.08 |
| S.E. equation | 526649.6 | 4.286607 | 1.462867 | 7.167609 | 23.28023 |
| F-statistic | 8.748806 | 10.49996 | 10.53081 | 51.04491 | 11.35993 |
| Log likelihood | -1073.353 | -206.1617 | -126.6045 | -244.2034 | -331.3777 |
| Akaike AIC | 29.33385 | 5.896262 | 3.746067 | 6.924415 | 9.280480 |
| Schwarz SC | 29.70748 | 6.269894 | 4.119700 | 7.298047 | 9.654112 |
| Mean dependent | 334351.9 | 0.837905 | 0.252027 | -6.435743 | 6.510068 |
| S.D. dependent | 775379.2 | 6.684222 | 2.283268 | 20.94735 | 37.25626 |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews10)

## الملحق (4) : اختبار Serial Correlation LM test

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 11/23/24 Time: 15:01
Sample: 2003Q1 2022Q4
Included observations: 74

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

| Lag | LRE* stat | df | Prob. | Rao F-stat | df | Prob. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 22.88697 | 25 | 0.5842 | 0.914260 | (25, 198.4) | 0.5856 |
| 2 | 29.53632 | 25 | 0.2421 | 1.199114 | (25, 198.4) | 0.2436 |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews10)

## الملحق(5) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test)

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 11/23/24 Time: 15:02
Sample: 2003Q1 2022Q4
Included observations: 74

Joint test:

| Chi-sq | df | Prob. |
|---|---|---|
| 345.1519 | 330 | 0.2720 |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews10)

## الملحق (6) اختبار جذور كثيرة الحدود المميزة

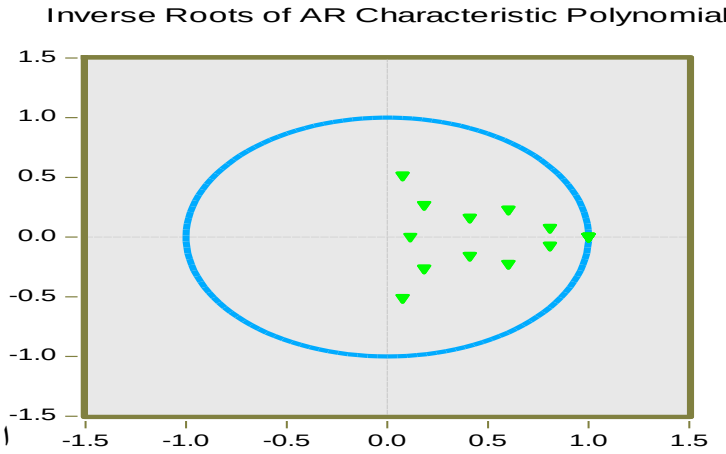


**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews10)

(i) Petrol, Vasil , Ad van tags and Dissaving Tagus of Fiscal Discipline in Bulgaria in Times of Crisis , Contemn Porary Economics, Vol 8 , Issue 1 ,2017 ,P 13

(ii) Yilin HOV , Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Manage meant by Subnational Governments , 2003 , P3.

(3) Margot save , IA regulation Financier Facial cries, Editions Bury lent , Brunel as , 2013 , P26 .

(iv) احمد ابو بكر علي ، مفاهيم تقليدية ومعاصرة في ادارة المالية العامة ، صندوق النقد العربي ، الدائرة الاقتصادية والفنية ، ابو ظبي ، 2011 ، ص12

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد خاص
المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية (الفقر والتنمية المستدامة في العراق...
كلفة الأثر وسياسة الاستجابة) جامعة المستقبل 23-24 نيسان 2025.

(v) محمد امين حنفي عبد الله ، اليات التحول الرقمي والانضباط المالي ( دراسة حالة الهند) المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد (الاول) ، العدد (الثاني) ، ابريل 2023 ، ص 492 .

(1) Richard hemming , Fiscal Discipline and Public Sector efficiency , Interactional Monetary Fund , USA , 2011 , P 3-4 .

(vii) مقداد النعيمي ، اثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل اعداد الموازنة العامة للدولة ، مجلة دنانير ، العدد (الثالث عشر ) ، 2018 ، ص 562

(viii) احمد شفيق الشاذلي ، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه ، صندوق النقد العربي ، 2014 ، ص16 .

(ix) محمد امين حنفي عبد الله ، اليات التحول الرقمي والانضباط المالي ( دراسة حالة الهند) ، مصدر سابق ، ص 493

(3) محمد عماد عبد العزيز ، معد صالح فرحان ، مدى امكانية تعظيم الموارد الحكومية في العراق من خلال سياسة الانضباط المالي (2004 – 2019) ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (12) ، العدد (2) ، 2022 ، ص 202.

(xi) ايوب انور حمد ، سردار عثمان بادواه ، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (7) ، العدد (13) ، 2015 ، ص 80 .

(xii) كامل علاوي ، واخرون ، تحليل الاستدامة المالية في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد (2) ، 2018 ، ص19 .

(xiii) محمد عماد عبد العزيز ، معد صالح فرحان ، مدى امكانية تعظيم الموارد الحكومية في العراق من خلال سياسة الانضباط المالي (2004 – 2019) ، مصدر سابق ، ص 202 .

(3) Till Cordes and other , Expenditure Rules : Effective Tools For Sound Fiscal Policy , IMF Working Paper Fiscal Affairs Department Authorized For distribution by Julio Escolano ,2015, P6

(1) Fata's Antonio , Minor Iain , Fiscal Discipline , Volatility and Growth In seed and CEPR , 2004 , P 49 .

(xvi) عماد محمد علي ، محمد شهاب احمد ، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة ( 2004-2016) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (62) ، 2018 ، ص 109

(xvii)Stephen Devereux, Rachel Sabates-Wheeler,Transformative social protection,IDS Working Paper 232, INSTITUTE OF DEVELOPMENT STUDIES Brighton, Sussex BN1 9RE, England, 2004,p3.

(xviii)Isabel Ortiz, Social Protection in Asia and the Pacific, Asian Development Bank 2001, p47.

(xix)Monthly Repot , Maastricht debt : Methodological Principles , compilation and development in Germany , Germany ,2018 , P57 .

(xx) عماد غزازي ، الصناديق السيادية ودورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد انموذجا ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ، المجلد (2) ، العدد (4) ، 2015 ، ص 281 .

(xxi) سلام عبد علي العبادي ، مثال عبد الله غني العزاوي ، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق ، مجلة كلية الآداب ، العدد (96) ، 2011 ، ص 74 .

(xxii) عدنان ياسين ، عبد الحسين جواد العباسي ، الكلفة الاجتماعية للازمات في العراق ، دراسات اجتماعية ، العدد (28) ،بيت الحكمة ، بغداد ، 2012 ، ص22.

(xxiii) عدي سالم علي ، نحو شبكة حماية اجتماعية فعالة في العراق (بالتطبيق على محافظة نينوى ) ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (34) ، العدد (109) ، 2012 ، ص 266 .

(xxiv) رسول حسن علي ، هناء عبد الغفار حمود ، تحليل مصادر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في العراق دراسة تطبيقية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمدة (2004-2017 ) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (61) ، 2019 ، ص 96-97 .

(xxv) علي عدنان حمد ، رؤية في مستقبل الحماية الاجتماعية في العراق ، اصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط ، 2023 ، ص 4 .